جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

السياسة العقابية في مراقبة الشرطة

(دراسة مقارنة)

رسالة قدّمها الطالب

صقر سياب عبد الواحد

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الجنائي

بإشراف

الدكتور علي حمزة عسل

أستاذ القانون الجنائي

1438هـ

2016م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

((أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ اجترحوا ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجۡعَلَهُمۡ كَٱلَّذِينَ

آمَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ))

سورة الجاثية أية (21)

صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡعَظِيمِ

أقرار المقوم اللغوي

أشهد أني قد اطلعت على رسالة الماجستير للطالب (صقر سياب عبد الواحد) الموسومة بـ (السياسة العقابية في مراقبة الشرطة – دراسة مقارنة) و قد قومتها من الناحية اللغوية والأسلوبية وبذلك تكون صالحة الأغراض المناقشة .

التوقيع :

المقوم اللغوي :

الكلية :

أقرار المشرف

أشــهد أن أعــداد رســالة الماجســتير للطالــب (صــقر ســياب عبــد الواحــد) الموســومة بـــ (السياســة العقابيــة فــي مراقبــة الشــرطة – دراسـة مقارنـة) قـد جـرى تحـت أشـرافي فـي معهـد العلمـين للدراسـات العليا , وأنها صالحة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ. د علي حمزة عسـل

العنوان : كلية القانون جامعة بابل

التاريخ : / /2016

الإهداء

إلى رسول الله (ص) وآله الأطهار المنتجبين الأخيار وإلى
قرة عيني الإمام الحجة المنتظر ... "عليهم السلام"

إلى رمز التضحية والإيثار ....

والدي

إلى رمز الطيبة والنقاء ....

والدتي

إلى رمز التضحية والوفاء ....

زوجتي

إلى عيني اللتين أرى من خلالهما المستقبل ....

أولادي فاطمة ومريم ورقية وعلي

إلى الذين غمروني بحبهم وعطفهم أخواني وأخواتي

وأصدقائي ....

اهدي جهدي المتواضع هذا

(شكر وتقدير)

الحمدُ لله الذي ذكرهُ شرفٌ للذاكرين، وشكرهُ فوزٌ للشاكرين، وحمدهُ عزَ للحامدين، وطاعتهُ نجاة للمطيعين، وأفضل الصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين، وبعد :
الحمد لله على فضله وإحسانه .... والشكر على كرمه وتوفيقه فإني أتوجه بخالص شكري وعظيم امتناني إلى أستاذي الفاضل الدكتور " عـلي حمـزة عسـل "
المشرف على رسالتي، لما أبداه من ملاحظات سديدة وجهود حثيثة خلال مدة كتابة الرسالة، فأتمنى له دوام الصحة والعافية ، والموفقيّة الدائمة ، وجزاه الله عني خير الجزاء .

ويدعوني الاعتراف بالجميل أن أُهدي الشكر والتقدير لجميع الأساتذة في معهد العلمين – للدراسات العليا لا سيّما السيد عميد المعهد السابق المرحوم الدكتور الفاضل عصام العطية و السيد العميد الدكتور عباس المحترم .

وأخص بالشكر والامتنان جميع أساتذة القانون العام – القسم الجنائي الأفاضل الدكتور حسون عبيد , والدكتورة أسراء محمد علي , والدكتور عمار الحسيني , لمدّهم يد العون لي في المرحلة التحضيرية ومرحلة كتابة الرسالة.
وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أسرة بحر العلوم و بالخصوص الأخص السيد محمد بحر العلوم قدس سره , والعائلة المحترمة حفظهم لله , ولا يفوتني أن اذكر أساتذة وموظفي معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف .

ولا أنسى أن أشكر أهلي وعائلتي لما تحملّوه من مشقّة وعناء أثناء مدة الدراسة، وأخص بالذكر والدي العزيز و والدتي الطيبة الذي كان لدعمهما المتواصل أثرٌ بالغ في إنجاز هذه الرسالة، كما أتوجه بخالص شكري وعظيم امتناني لجميع أصدقائي وزملائي الذين سبقوني في إكمال دراستهم العليا وجميع من مدّ يد العون لي في إكمال دراستي فجزاهم الله عني خير جزاء المحسنين.

الخلاصة

لاشك أن الجريمة هي ظاهر انسانية بدأت فردية ثم تطورت قديمة منذ الأزل و تطورت شيئاَ فشيئاً من جيل إلى آخر حتى وصلت إلى عصرنا هذا , وقد لعبت والقوانين العقابية دوراً مهماً في المحافظة على أمن ومصالح الدول وكذلك للفرد ليكون مصاناً من اعتداء الجاني من خلال فرض العقاب عليه الذي يمس أبسط حقوق الإنسان التي يتمتع بها , وقد كان لأجهزة الشرطة والهيئات الخاصة دوراً مهماً في مراقبة عقوبة الجاني بعد خروجه من السجن للتأكد من صلاحه وتقويمه وحسن سلوكه في المستقبل والابتعاد عن أي فعل يعتبر جريمة .

ومن أجل تسليط الضوء على السياسة العقابية في مراقبة الشرطة محل البحث لابد من بيان ما هيه السياسة العقابية في مراقبة الشرطة و من ثم الإحكام الموضوعية و الجزاءات المترتبة عليها , وبما أن الدراسة مقارنة فقد اخترنا مجموعة من قوانين العقابية للدول وهي كل من (فرنسا و مصر والإمارات و الكويت و لبنان وليبيا وغيرها) لتكون محلاً للمقارنة مع سياسة المشرع العراقي في هذا البحث وذلك لان كل واحد من هذه القوانين قد عالج الموضوع بشكل مختلف عن الآخر .

ومن أجل الإلمام بموضوع الرسالة سنقسم الرسالة على فصلين يسبقها مبحث تمهيدي قسم على ثلاثة مطالب , الأول هو السياسة العقابية في المجتمعات القديمة والرسالات السماوية , والمطلب الثاني السياسة العقابية الحديثة والمعاصرة , وأما المطلب الثالث نشأة أنظمة الشرطة , سنتناول في الفصل الأول ما هية السياسة العقابية في مراقبة الشرطة , من حيث تعريف كل من السياسة العقابية ومراقبة الشرطة محل البحث لغة واصطلاحاً و بيان خصائصهما و عناصرهما وأهدافهما معاً , ومن ثم بيان مواقف التشريعات من دور مراقبة الشرطة .

أما الفصل الثاني فخصصناه للأحكام الموضوعية في مراقبة الشرطة , وسنتناول الاستثناءات على مراقبة الشرطة ومقدار مدة العقوبة وتاريخ البدء بتنفيذها , ومن ثم الأحكام الإجرائية لمراقبة الشرطة من حيث جهة إصدار الحكم و السلطة التقديرية للقاضي من حيث الحدود والضوابط , وما هي الجهة المختصة بتنفيذ المراقبة , والآثار المترتبة عند مخالفة عقوبة المراقبة , واخيراً مدى سلطة المحكمة في الإعفاء أو التخفيف أو التشديد لعقوبة مراقبة الشرطة , ومن ثم سنختم الرسالة بعدد من النتائج و التوصيات التي سنتوصل إليها بعد الخوض في جوانب البحث .

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	1 - 3
المبحث التمهيدي : التأصيل التاريخي للسياسة العقابية في مراقبة الشرطة	4 - 22
المطلب الأول :السياسة العقابية في المجتمعات القديمة والرسالات السماوية	4 - 8
المطلب الثاني : السياسة العقابية والمعاصرة .	8 - 19
المطلب الثالث : نشأة أنظمة الشرطة	19 – 22
الفصل الأول: ما هية السياسة العقابية في مراقبة الشرطة .	23 - 63
المبحث الأول : ما هية السياسة العقابية .	23 - 40
المطلب الأول : تعريف السياسة العقابية .	23 - 26
الفرع الأول : تعريف السياسة العقابية لغة .	24 - 24
الفرع الثاني : تعريف السياسة العقابية اصطلاحاً .	25 - 26
المطلب الثاني : خصائص السياسة العقابية وأهدافها وعناصرها .	26 - 41
الفرع الأول : خصائص السياسة العقابية .	26 - 32
الفرع الثاني : أهداف السياسة العقابية و عناصرها .	32 - 37
أولاً : أهداف السياسة العقابية .	32 – 37
ثانياً : عناصر السياسة العقابية .	37 – 39
المبحث الثاني : مفهوم مراقبة الشرطة .	40 - 51
المطلب الأول : تعريف مراقبة الشرطة .	40 - 45
الفرع الأول : تعريف مراقبة الشرطة لغة .	40 - 41
الفرع الثاني : تعريف مراقبة الشرطة اصطلاحاً .	41 - 45
المطلب الثاني : خصائص مراقبة الشرطة وشروطها .	45 - 51
الفرع الأول :خصائص مراقبة الشرطة .	45 - 47
الفرع الثاني : شروط مراقبة الشرطة .	47 - 51
المبحث الثالث : موقف التشريعات من مراقبة الشرطة .	51 - 63
المطلب الأول : موقف التشريعات العربية من مراقبة الشرطة .	51 - 59
الفرع الأول : مراقبة الشرطة كعقوبة تبعية .	52 - 55
الفرع الثاني : مراقبة الشرطة كتدبير احترازي .	55 - 59
المطلب الثاني : موقف المشرع العراقي من مراقبة الشرطة .	59 - 63
الفرع الأول : مراقبة الشرطة كعقوبة تبعية .	59 - 61
الفرع الثاني : مراقبة الشرطة كتدبير احترازي .	61 - 63
الفصل الثاني : الطبيعة القانونية في مراقبة الشرطة .	64 - 115
المبحث الأول : الأحكام الموضوعية لمراقبة الشرطة .	64 - 85
المطلب الأول : الاستثناءات على مراقبة الشرطة .	64 - 79
الفرع الأول : الأحداث .	65 - 73
الفرع الثاني : الجنون أو صاحب العاهة المستديمة والسكر والتخدير .	73 - 79
الحالة الأولى :الجنون أو صاحب العاهة في العقل .	73 – 77
الحالة الثانية : السكر أو التخدير لتناول مواد مسكرة أو مخدرة .	77 – 79

المطلب الثاني : مدة مراقبة الشرطة .	79 - 85
الفرع الأول : مدة مراقبة الشرطة مساوية لمدة العقوبة الأصلية .	79 - 82
الفرع الثاني : تاريخ البدء بتنفيذ مدة مراقبة الشرطة .	82 -85
المبحث الثاني : الأحكام الإجرائية لمراقبة الشرطة .	85 - 97
المطلب الأول : جهة إصدار الحكم لمراقبة الشرطة .	86 - 94
الفرع الأول : سلطة القاضي التقديرية في مراقبة الشرطة .	87 - 88
الفرع الثاني :حدود وضوابط السلطة التقديرية للقاضي في مراقبة الشرطة.	88 - 94
الفقرة الأولى : حدود السلطة التقديرية للقاضي .	88 – 89
الفقرة الثانية : ضوابط السلطة التقديرية للقاضي .	89 – 90
أولاً : الضوابط ذات الطابع الموضوعي .	90 -91
ثانياً : الضوابط ذات الطابع الشخصي .	91 – 94
المطلب الثاني : الجهة المختصة بتنفيذ مراقبة الشرطة .	94 - 97
الفرع الأول : من قبل رجال الشرطة .	94 - 95
الفرع الثاني : من قبل الهيئات الخاصة .	95 - 96
المبحث الثالث :الآثار المترتبة على مخالفة عقوبة مراقبة الشرطة .	97 – 108
المطلب الأول : عقوبة مراقبة الشرطة .	97 – 104
الفرع الأول : عقوبة مراقبة الشرطة الحبس .	97 – 99
الفرع الثاني : الغرامة .	99 – 100
المطلب الثاني : سلطة المحكمة في الأعذار القانونية والظروف القضائية	100- 115
الفرع الأول : سلطة المحكمة في الأعذار القانونية .	100 – 108
أولاً : الأعذار القانونية المعفية من العقوبة .	101 -104
ثانياً : الأعذار القانونية المخففة من العقوبة .	104 – 108
الفرع الثاني : سلطة المحكمة في الظروف القضائية .	108 – 115
أولاً : الظروف القضائية المخففة .	108 - 111
ثانياً : الظروف القضائية المشددة .	111 – 114
الخاتمة	115 – 118
المصادر	119 – 125